

محضر جلسة لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية
والبنية الأساسية والبيئة
عدد 11

- تاريخ الاجتماع: 3 جانفي 2019 صباحا
- جدول الأعمال:
- استماع للجمعية التونسية للمراقبين العموميين حول التقرير المتعلق
"بخفايا عقود المحروقات في تونس".
- الحضور:
- الحاضرون: 11
- المعتذرون: 3
- الغائبون: 5

افتتاح الجلسة: س 10 و 5 دق رفع الجلسة: س 12 و 30 دق

• أعمال اللجنة:

عقدت لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة جلسة صباح يوم الخميس 3 جانفي 2019 خصصتها للاستماع إلى ممثلين عن الجمعية التونسية للمراقبين العموميين والتحالف التونسي للشفافية في الطاقة والمناجم ومعهد حوكمة الموارد الطبيعية، حول الدراسة المتعلقة "بخفايا عقود المحروقات في تونس".

وأبرز السيد شرف الدين اليعقوبي عضو الجمعية التونسية للمراقبين العموميين أن الجمعية حاولت طرح الموضوع من زاوية توضيح أن إشكاليات قطاع المحروقات تتعلق بالحوكمة والاستثمار وبمسألة الثقة.

وأوضح أن الجمعية تسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف على غرار تبسيط عقود المحروقات وتقديم مجموعة من التوصيات العملية التي من شأنها المساهمة في إصلاح القطاع وإعادة هيكلته وتحسين حوكمته. وبين أن المنهجية المعتمدة ارتكزت في مرحلة أولى على تجميع مختلف المعطيات والوثائق المنشورة ثم التدقيق في مرحلة ثانية في تلك المعطيات وتحليلها، ليتم تحديد الإخلالات وإبراز المخاطر المنجزة عنها وتقديم جملة من التوصيات.

وأشار من ناحية أخرى إلى أن هذه الدراسة تبقى في جزء منها منقوصة نظرا لافتقارها إلى معرفة معايير إسناد مختلف الرخص وأسباب إسنادها، خصوصا في غياب نشر محاضر اللجنة الاستشارية للمحروقات التي يشوب أعمالها غياب معايير عمل واضحة، إضافة إلى عدم توفر معطيات تتعلق

بالمداخل المتأتية من قطاع النفط أو الغاز بصفة مدققة ومفصلة وخاصة منها المتعلقة بالضرائب والأتاوات لكل حقل أو شركة.

وأشار الى غياب وثائق تمكن من التأكد من مدى احترام المستثمرين أو المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية للالتزامات المحمولة عليها، ومدى تطبيق الخطايا والغرامات في حالة وجود تجاوزات، هذا بالإضافة إلى عقود الخدمات التي لم يقع نشرها. موضحا أن هذا الدور موكول بالأساس إلى الإدارة العامة للمحروقات وليس للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية ETAP وذلك تفاديا لتضارب المصالح.

واستعرض من ناحية أخرى النقائص والاختلالات على مستوى رخص الاستكشاف والبحث والمخاطر الناجمة عن ذلك خاصة عند عدم التجديد أو عدم التمديد في الآجال القانونية، على غرار منح تجديد ثالث في بعض الرخص دون وجود تسلسل بين جميع الفترات (10 سنوات بقيت دون عمل) أو منح تمديد يبدأ من تاريخ انعقاد اجتماع اللجنة الاستشارية للمحروقات عوض أن يكون من تاريخ انتهاء صلوحية التمديد السابق (رخصة مكث). مؤكدا في هذا الصدد وجود 22 رخصة من 23 رخصة بحث واستكشاف انتهت صلوحيتها دون منح تجديد أو وضعها ضمن القطع الشاغرة.

وفي خصوص رخص الامتياز أوضح أن بعض الامتيازات لم يستكمل فيها تطوير الحقل رغم مرور مدة زمنية طويلة على إسناده بلغت في بعض الحالات أكثر من 40 سنة. إضافة إلى وجود 9 امتيازات من 57 تنتهي مدة صلوحيتها قبل نهاية سنة 2020 دون اتخاذ أي قرار في شأنها أو نشر القرار إذ تم اتخاذه

وتطرّق السيد محمد غازي بن جميع خبير في مجال النفط والغاز إلى الوثائق المنشورة ومدى شموليتها لكل العقود، مبيّنا أنّه تمّ الالتجاء إلى اعتماد المعطيات المنشورة بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية والمتعلقة بقرارات التمديد والتجديد والإحالة لإسناد الامتيازات، نتيجة عدم نشر بعض عقود الشراكة وعقود اقتسام الإنتاج إضافة إلى عدم نشر محاضر اللجنة الاستشارية للمحروقات. ويبيّن أن الوزارة المشرفة على قطاع المحروقات تولت في 30 جوان 2016 نشر عدد هام من عقود المحروقات مما يؤّتونس أن ترتّب ثامن بلد ينشر عقود المحروقات دون أن يكون منخرطاً في مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية.

وفي ختام العرض تمّ تقديم جملة من التوصيات تهدف إلى تحقيق حوكمة أفضل لقطاع المحروقات في تونس على غرار تدعيم الإدارة العامة للمحروقات واللجنة الاستشارية للمحروقات بموارد بشرية متنوعة الاختصاصات حتى تقوم بدورها الرقابي على جميع أنشطة البحث والاستغلال وتمكينها من الوسائل المادية واللوجستية الكافية لأداء هذا الدور بالحرفية والاستقلالية والنزاهة المطلوبة.

كما تمت الإشارة إلى إعادة هيكلة المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية حتى تضطلع بدورها التشغيلي في تطوير واستغلال الحقول النفطية تماشياً مع المعايير الدولية في هذا المجال، والتحكم من ناحية أخرى في حالات تضارب المصالح والإفصاح عن هوية المالكين الحقيقيين للشركات، إلى جانب الانضمام الرسمي لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية.

في تدخلاتهم ثمن السادة النواب ما جاء في الدراسة مقترحين عقد جلسة استماع إلى الوزارة المكلفة بالطاقة حول محتوى هذه الدراسة، وتنظيم يوم دراسي في الغرض يشارك فيه جميع الأطراف المتدخلة. كما أكدوا أهمية المعطيات المضمنة بالدراسة .

وتمحور النقاش بين أعضاء اللجنة حول أهمية هذه الدراسة التحليلية للعقود في قطاع المحروقات كأحد أول الدراسات المساهمة في تكريس الدور الرقابي للمجتمع المدني، إضافة إلى كيفية الاستفادة منها. واقترح البعض تمكين السلطة التشريعية من الاستفادة من الخبراء في مجال المحروقات حتى يتم تلافي الوقوع في أخطاء عند نظر اللجنة في الاتفاقيات التي تعرض عليها في المستقبل.

كما أشاروا إلى ضرورة تحديد دور المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية وتفعيل الشفافية والحوكمة وتفاذي تضارب المصالح في قطاع المحروقات. وشدد السادة النواب على أهمية عملية المتابعة في قطاع المحروقات مع الحذر من وجود لوبيات تعمل على الاضرار بالشركات التي تنشط في المجال وتحقق نتائج إيجابية في مجال الاكتشاف والبحث.

وتساءل بعض أعضاء اللجنة عن هدف هذه الدراسة، واقترحوا تطويعها لإصلاح الأخطاء في إطار التفاعل مع المجتمع المدني إلى جانب تثمين دور السلطة التشريعية في استباق الأحداث واتخاذ ما يجب اتخاذه.

وفي تدخلاتهم ثمن السادة النواب الدراسة التي أعدتها الجمعية التونسية للمراقبين العموميين. واقترح البعض الاستماع إلى الوزارة المكلفة بالطاقة

حول محتوى هذه الدراسة، وتساءل البعض الآخر هل رفعت الجمعية دعاوى في الإخلالات التي أثارها الدراسة المعروضة مقترحين تنظيم يوم دراسي في الغرض يشارك فيه جميع الأطراف المتدخلة.

وتساءل بعض الحاضرين عن سبب عدم إسراع هيئات الرقابة لإصلاح هذه الوضعيات. ودعوا إلى ضرورة مراجعة عديد المسائل مع الوزارة المكلفة بالطاقة للوقوف على الأسباب الحقيقية لهذه الوضعية.

وعبر أعضاء اللجنة عن تخوفاتهم لمزيد تدهور قطاع المحروقات في ظل إفراغ الإدارة من إطارات كفؤة واقترحوا تمكين السلطة التشريعية من خبراء في مجال المحروقات ودعوا إلى تلافي الأخطاء في الاتفاقيات التي ستنظر فيها اللجنة حتى نتجنب هذه الأخطار في المستقبل.

واقترح البعض تحديد دور المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية وتفعيل الشفافية والحوكمة وتفاذي تضارب المصالح في قطاع المحروقات.

وأشار النواب إلى أهمية عملية المتابعة في قطاع المحروقات مع الحذر من وجود لوبيات تعمل على الاضرار بالشركات التي تنشط في المجال وحققت اكتشاف لحقول

وتساءل أحد أعضاء اللجنة عن النتائج التي ترغب الدراسة في تحقيقها وطالبوا بضرورة التفاعل مع الإدارة للوقوف على الأسباب التي كانت وراء تصرف الإدارة مع مختلف الرخص واقترحوا تطويع هذه الدراسة لإصلاح

الأخطاء بالتفاعل مع المجتمع المدني ودور السلطة التشريعية في استباق الأحداث واتخاذ ما يجب اتخاذه.

وفي تفاعلهم مع تدخلات السادة النواب أوضح المتدخلون أن رئاسة الحكومة على اطلاع بالدراسة التي اعتمدت فيها الوثائق المنشورة سواء من قبل الوزارة أو المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية، مؤكدين أن الجمعية لا تتهم أحدا بالفساد وإنما تم تضمين دعوة الجمعية إلى فتح تحقيق في بعض الرخص للاطلاع على حقيقة الأمر.

وأوضح ممثلو الجمعية التونسية للمراقبين العموميين أن منهجية الجمعية تتمثل في إيجاد أرضية يتم عبرها تحقيق التعاون مع هيئة مقاومة الفساد في المجال دون وجود نية للتوجه إلى القضاء.

وأوضحوا من ناحية أخرى أن التجاوزات الموجودة تتعلق بتضخيم المصاريف التي يقع طرحها من المداخل من قبل الشركات النفطية مما يتطلب إعادة النظر في هذه المسألة ودعم الهياكل المعنية بالاختصاصات اللازمة.

وأوضحوا أن الحكومة تعهدت بتطبيق مبادئ التعاقد المفتوح في مجال المحروقات وأن 50 بالمائة من الإجراءات المتبعة في المجال غير منصوص عليها في النصوص القانونية على غرار كيفية اختيار المستثمر وتفصيل المداخل المتأتية من النفط والغاز. وهو ما يضمنه دخول الدولة في التعاقد المفتوح. وأكدوا على أهمية مكافحة تضارب المصالح في قطاع المحروقات.

مقرر اللجنة

رئيس اللجنة

درة اليعقوبي

عامر العريض